أهمية تأسيس البنية التحتية في بعث صناعة السياحة في الجزائر

The importance of establishing the infrastructure to the revival of the tourism industry in Algeria

يزيد تقرارت	أسماء عدة	نسرين كزيز
جامعة أم البواقي. الجزائر	المركز الجامعي غليزان. الجزائر	جامعة الجلفة. الجزائر
Email:yazidtagraret400504@gmail.co	Email:adda.asmaa90@gmail.co	keziznesrine@gmail.com

Published:30/06/2018 *Accepted:30/04/2018* *Received:02/03/2018*

ملخص:

تزخر الجزائر بموارد طبيعية ومؤهلات سياحية تؤهلها أن تكون بلد سياحي مهم في المنطقة حيث أن كل التجارب الدولية تؤكد على عمق دور البنية التحتية في بعث النشاط السياحي وهو أهم مطلب أين تحتاج الجزائر إلى توسيع حصتها من البنية التحتية ومنحها الأولوية في خططها الإنمائية المستقبلية وإدارتها إدارة جيدة تمكنها من تحسين أداء النشاط السياحي الذي يعتبر قطاع حيوي غير مستغل وتنمية العائدات السياحية كبديل فعال في ظل ارتباط الاقتصاد الجزائري بالنفط، حيث تشير إحصائيات المجلس العالمي للسياحة والسفر إلى أن متوسط مساهمة القطاع في الناتج الإجمالي العالمي تصل إلى 10% بينما لا تتعدى هذه النسبة 4 % في الجزائر، وفي هذا السياق أصبح القطاع السياحي يحتل مكانة هامة تتطلب الوقوف على مجموعة من العوامل الجاذبة لتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني في سوق السياحة العالمية.

الكلمات المفتاحية: السياحة، البنية التحتية، النشاط السياحي، التنمية الاقتصادية، تنافس سياحي.

Abstract:

Algeria is full of natural resources and tourist qualifications that qualify it to be an important tourist country in the region. All international experiences confirm the depth of the role of infrastructure in stimulation of the tourism activity. It is the most important obligation for Algeria to expand its share of infrastructure and give it priority in its future development plans And managed goodly that enables it to improve the performance of tourist activity, which is a vital sector not exploited and the development of tourism revenues as an effective alternative in light of the Algerian economy's link to oil. The statistics of the World Tourism and Travel Council indicate that the average contribution of the sector in the world gross output reaches to 10%, while this percentage does not exceed 4% in Algeria. In this context, the tourism sector has become an important place that requires a set of factors to attract the competitiveness of the national economy in the global tourism market.

Keywords: tourism,infrastructure, tourism activity, economic development, competitive in tourism.

JEL Classification: H54; L83.

* مرسل المقال: يزيد تقرارت (yazidtagraret400504@gmail.com)

تمهيد:

يعتبر قطاع السياحة من أهم القطاعات المعول عليها كونه قطاع إنتاجي يمكنه أن يشكل مساهمة كبيرة في الدخل الوطني ونظرا لما يترتب عليه من آثار ايجابية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في الدول النامية لذا يشهد هذا القطاع نهضة مستمرة.

وتنافسية حادة للوصول لاستقطاب السياح والاستثمارات الأجنبية المختلفة في مختلف القطاعات دون استثناء. حيث تحظى الجزائر على إمكانيات طبيعية وبشرية وحتى مادية وتتميز بموقع استراتيجي هام دعمه حرص الدولة على تنمية وتطوير البنية التحتية في مشاريع النقل الطرقات المطارات المياه, لتهيئة البيئة الحاضنة للنشاط السياحي كضرورة حتمية لدعم وإنعاش القطاع وتسعى الجزائر إلى تثمين موارد السياحة واستغلال مؤهلاتها نظرا للمزايا التي يحققها النشاط السياحي باعتباره كبديل استراتيجي للنهوض بالاقتصاد الوطني، ولذلك تطمح الجزائر لدخول سوق السياحة بقوة من خلال تجسيد مجموعة من الاستراتيجيات التي تؤهل الجزائر لكي تصبح بلد سياحي من الدرجة الأولى.

وعليه تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن الإشكالية التالية:

ما أهمية تأسيس البنية التحتية في بعث صناعة السياحة في الجزائر ؟

أهمية الدراسة:

حيث تأتي أهمية الدراسة انطلاقا من أهمية البنية التحية ودورها في تحسين مردودية القطاع السياحي من خلال توفير بيئة ملائمة تساهم في استغلال المقومات السياحية في الجزائر وذلك كبديل لقطاع المحروقات بهدف تنويع مصادر الدخل والنهوض بالاقتصاد الوطني.

وللإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا تقسيم هذه الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

1. مفاهيم أساسية
2. مؤشرات البنية التحتية في الجزائر
3. الاستراتيجيات المتبعة لتنمية السياحة في الجزائر
4. معوقات السياحة في الجزائر

أولا: مفاهيم أساسية:

سيكون من المفيد الإشارة في هذه الورقة البحثية إلى مفاهيم حول مضمون السياحة والبنية التحتية وإبراز أهميتها وطبيعة العلاقة بينهما.

1. البنية التحتية: تعتبر البنية التحتية العمود الفقري للحياة اليومية وركيزة الأنشطة الاقتصادية حيث أن أي قصور فيها يشكل فارقا كبير وتعرف البنية التحتية على أنها مجموعة مترابطة من العناصر الهيكلية التي توفر إطار لدعم هيكلي كامل وهنا يمكن التمييز بين نوعان من البنية التحتية:

1.1 **البنية التحتية الصلبة:** وتجمع بين المنشآت والتجهيزات الأساسية والمباني والطرقات والشبكات الكهربائية المرافق الصحية والمطارات الموانئ السكك الحديدية ووسائل الاتصال نظام الصرف الصحي وتمديد شبكة المياه.

2.1 **البنية المرنة:** وتجمع بين شبكة الخدمات والأنظمة السياسية وتكنولوجيا المعلومات والقوانين التي تنظم المال والاستثمار والعقوبات والتي تدعم البينة التحتية.

2. البنية التحتية في الجزائر:

تزخر الجزائر ببنية أساسية مهمة تدعم النشاط السياحي في الجزائر

- **النقل:** يعتبر النقل احد الركائز الهامة التي يتطلبها النشاط السياحي ومن أهم انجازات الجزائر في النقل والمواصلات:
- **النقل الجوي:** تمتلك الجزائر 52 مطار دولي عبر التراب الوطني منها 13 مطار ترقى للمقاييس الدولية.
  - 5 مطارات دولية من الدرجة الأولى وهران، الجزائر، قسنطينة، عنابة، غرداية.
  - 7 مطارات دولية من الدرجة 2 حاسي مسعود، عين اميناس، تلمسان، تيبازة، أدرار، تبسة، تمنراست.
  - 8 مطارات وطنية بشار، بجاية، الوادي، ورقلة، عين صالح، جانت، بسكرة، اليزي.
  - 14 مطار جهوي.
  - 19 مطار دولي استعمال محدود منها 04 مطارات مرتبطة نشاطها بالبحث والاستغلال في مجال المحروقات والمناجم.
- **الطرق البرية:** يصل طول شبكة الطرقات في الجزائر 102.452 كلم تتمركز اغلبها في شمال البلاد
  - الطرق الوطنية 28.275 كلم، الطرق الفرعية الولائية 23.936 كلم، الطرق البلدية 57.251 كلم، الطريق السيار شرق غرب على مسافة 1216 كلم. طريقة الوحدة الإفريقية.
- **شبكة السكك الحديدية:** يقارب طول السكك الحديدية 45000 كلم حول 200 محطة تأتي معظمها في شمال البلاد تتكون من: 1.435 كلم طرق عادي، 1.055 كلم طريق ضيق، 305 كلم طريق مزدوج، 299 كلم طريق مكهرب.

وتمتلك الشركة الوطنية للنقل 200 محطة مفتوحة تختص بنقل السلع والمسافرين و200 فرع تربط بين الوحدات والمناطق الصناعية بأهم الموانئ (الجزائر، عنابة، وهران، أرزيو، سكيكدة، بجاية).

- **النقل البحري:** يعتمد النشاط البحري في الجزائر على 13 ميناء للعديد من الخدمات كالتجارة والصيد البحري إضافة إلى مينائين للمحروقات إلى جانب الكثير من الموانئ الصغيرة للصيد البحري والترفيه وأهم الموانئ: الجزائر، وهران، عنابة، جيجل والتي تستحوذ 75% من حركة الملاحة.
- **الاتصالات:** تغطي الشبكة الهاتفية 96% ويعرف القطاع تحديثا لشبكة الهاتف النقال والأرضي.
- **الفنادق (طاقات الاستقبال):** حيث تمتلك الجزائر فنادق متنوعة يمتلكها القطاع العام والخاص والمركبات السياحية والمخيمات الموزعة على المناطق السياحية.[1]

3. العوامل المحددة من الاستثمار في البنية التحتية:

3.1 درجة التراخي الاقتصادي: حيث تزداد فعالية الاستثمار التي تظهر من خلال نمو الناتج فترة التراخي الاقتصادي تسيير السياسة النقدية، كما أن تسيير السياسة النقدية يحد من ارتفاع أسعار الفائدة استجابة لزيادة الاستثمار.

3.2 كفاءة الاستثمار العام: حيث كلما تفادى إهدار الإنفاق ووجه إلى استثمارات ذات كفاءة وإنتاجية عالية كلما ازدادت الآثار الايجابية المترتبة عليه.

3.3 كيفية تمويله: تشير تجارب الاقتصاديات المتقدمة أن الاستثمار العام الممون بإصدار الديون يترك آثار أكبر على الناتج حين يمول من خلال زيادة الضرائب أو تخفيض النفقات الأخرى.[2]

4. السياحة: تعددت مفاهيم السياحة فقد اعتبرت كظاهرة اقتصادية ومنهم من صنفها ظاهرة ثقافية واجتماعية وثقافية.[3]

1.4 مفهوم السياحة:

عرفت السياحة منذ العصور القديمة أهمية لدى معظم الدول، وحظيت باهتمام معظم الباحثين خاصة وأنها أصبحت تشكل قاطرة للتنمية وعامل من عوامل التطور الاقتصادي ونشاطا حركيا يكمل بقية الأنشطة الاقتصادية الاجتماعية والثقافية وعليه ونظرا لأهمية هذا النشاط، وسنتطرق في الأتي لتعريف السياحة، وكذا النشاط السياحي.

2.4 تعريف السياحة:

تعددت التعاريف حول السياحة بشكل عام، واجتهد كثير من الباحثين في تفسير هذه الظاهرة، وكان تفسير كل منهم لهذه الظاهرة قائم علي منظوره لها، وسنتطرق لبعض هذه التعارف بغية التوصل لتعريف شامل لها:

تتضمن السياحة جميع الأنشطة التي يقوم بها المسافرون إلى وجهات أماكن خارج بيئتهم المعتادة، ويقيمون فيها لمدة لا تزيد عن سنة واحدة متصلة لغرض الترفيه، أو قضاء الإجازات، أو الأعمال التجارية، أو زيارة الأهل والأصدقاء، أو غيرها.[4]

كما وصف "عبد الكريم الأحول" السياحة: السياحة على أما تعني حراكا اجتماعيا أفقيا horizontal social mobility يتم إراديا واختياريا وبهدف إلى الترفيه والاستمتاع والاستجمام الذهني والروحي والنفسي والعقلي والبدني.

تعريف السويسري "هونزيمير – hunzimmer" عرف السياحة على أنها: مجموعة العلاقات والظواهر، تترتب على سفر وإقامة مؤقتة لشخص أجنبي في مكان ما طالما أن هذه الإقامة لا تتحول إلى إقامة دائمة، ولم ترتبط هذه بنشاط يدخل ربحا لهذا الأجنبي.

كما عرفت منظمة السياحة العالمية السياحة على أنها: نشاط إنساني وظاهرة اجتماعية تقوم على انتقال الأفراد من أماكن الإقامة الدائمة لهم إلى مناطق أخرى خارج مجتمعهم لفترة 24 ساعة ولا تزيد عن عام كامل لغرض من أغراض السياحة المعروفة ما عدا الدراسة والعمل.[5] ويخدر الإشارة إلى انه إذا كان ترحلا هؤلاء الأفراد بغرض السياحة من منطقة إلى منطقة أخرى داخل البلد الذين ينتمون إليه فهي سياحة داخلية، وإذا كان خارج بلدهم فهي سياحة خارجية، إلا انه في أي من النوعين من السياحة سواء كانت داخلية أو خارجية هي عبارة عن عملية انتقال الأفراد من اجل تحقيق

أهداف معينة كالمتعة والترويح النفسي من ضغوط العمل، الظروف الضاغطة على الفرد...[6]، وعليه يمكن تعريف السياحة على أنها: النشاط الاقتصادي الذي يعمل على انتقال الأفراد من مكان إلى آخر لفترة من الزمن لا تقل عن 24 ساعة ولا تصل إلى الإقامة الدائمة.[7]

3.4 مفهوم النشاط السياحي:

تعاظمت أهمية النشاط السياحي في العالم خلال العقود الأخيرة بالنظر لما أصبح يمثله من مورد اقتصادي هام يضاهي واردات النشاطات الاقتصادية التقليدية، بل إن مداخيل الأنشطة السياحية أصبحت تمثل المورد الرئيسي لعدد من الدول كمصر وتونس وسنغافورة على سبيل المثال. ويعتبر النشاط السياحي مجموعة من الإجراءات والخطوات التي تقوم بها جهة مسئولة أو يقوم بها المستثمر بهدف جذب السياح وتنشيط السياحة، حيث أصبحت السياحة اليوم من ابرز القطاعات في التجارة الدولية، إذ أن السياحة من منظور اقتصادي تعتبر قطاع إنتاجي يؤدي دورا مهما في زيادة الدخل ومصدرا للعملات الصعبة وهدفا لتحقيق برامج التنمية. بعد أن تطرقنا لمفهوم الاستثمار والسياحة وكذلك النشاط السياحي، يمكننا تعريف الاستثمار السياحي كالآتي:

هو استغلال للموارد الطبيعية من مواقع مميزة ومناخ وإمكانيات مختلفة وخدمات مميزة لكل زائر أو سائح، وجعل هذه المواقع نقاط جذب وتأمين كافة المستلزمات لذلك بما فيها الترويح والإعلام لتأمين استدامة هذه المواقع واستمرار الحفاظ على أهميتها وتطويرها باستمرار، وقد أصبح قطاع السياحة من أهم مقومات الاقتصاد و هو قطاع إنتاجي يلعب دوراً أساسياً في زيادة الدخل القومي.[8]

4.4 أنواع الاستثمار السياحي: يمكن أن يأخذ الاستثمار السياحي الأنواع التالية:

1.4.4 الاستثمار السياحي المباشر:

ويكون توظيف الأموال في قطاع السياحة فالمستثمر يقدم رأس المال وتقدم الدولة المضيفة التسهيلات الأزمة الأخرى لهذا الاستثمار في المواقع السياحية و الاثارية والتاريخية والدينية، وطالما هو استثمار فهو ينطوي على أفق زمني طويل لأنه استثمار في موجودات ثابتة ذات عمر اقتصادي طويل الأجل، وقد أدت الشركات متعددة الجنسيات دورا كبيرا في هذا النوع من الاستثمار، وللاستثمار الأجنبي مكونات ثلاثة هي:

- رأس المال الممتلك: هو مبلغ من رأس المال الذي يستثمره المستثمر الأجنبي المباشرة لشراء حصة في مشروع في دولة أخرى هي غير الدولة التي ينتمي إليها؛
- إعادة استثمار الأرباح: المقصود هنا هو إعادة استثمار الأرباح المحتجزة، حسب ما تسمح به التشريعات القانونية ومنها قوانين الاستثمار؛
- المديونية: وهو ما تقوم به الشركة من استدانة أي الحصول على التمويل من مصادر تمويل خارجية من غير الدولة المضيفة للاستثمار وكذلك الإقراض الذي يتم بين الشركة الأم وفروعها.

2.4.4 الاستثمار السياحي غير مباشر:

يمكن للمستثمر أن يشارك في توظيفات أمواله في البلد المضيف، كأن يكون في الأوراق المالية (الأسهم والسندات) أو قروض لشركات دون أن يكون له حق إدارة موجودات الشركة، ويسمى هذا النوع من الاستثمار استثمار غير مباشر، ويتم ذلك من خلال تأسيس شركات سياحية تتولى إقامة منشآت سياحية في المواقع الاثارية والتاريخية والدينية من قبل القطاع الخاص وطرح أسهم وسندات في سوق الأوراق المالية داخل البلد أو خارجه، وبالتالي تمكين المستثمر المحلي أو الأجنبي من المساهمة في استثمارات هذه الشركات من اجل دعم قطاع السياحة الوطني، وذلك بامتلاك الأوراق المالية التي تمكنه من المشاركة في الاستثمار ويشار إلى أن هذا الاستثمار قصير الأجل لان المستثمر باستطاعته بيع ما يملكه خلال أيام أو أسابيع، وهنا يدخل مستثمر جديد هو المستثمر الذي اشترى ما باعه المستثمر السابق وغالبا ما يتم ذلك من قبل مؤسسات التمويل كالبنوك وصناديق التقاعد وشركات التأمين والمصارف الاستثمارية.[9]

5.4 الأهمية الاقتصادية للنشاط السياحي:

تعتبر السياحة من أهم القطاعات الاقتصادية المنتجة والتي تلعب دور هام في التنمية الاقتصادية للدول وذلك بفضل مجموعة من التأثيرات الايجابية التي تعود على الاقتصاد والمجتمع، ويمكن إبراز دور السياحة في تحفيز النشاط السياحي في النقاط التالية:[10]

- تسهم السياحة بفعالية في جذب العملات الصعبة داخل الاقتصاد وذلك نتيجة لبيع الخدمات السياحة والسلع المقدمة للأجانب مما يدعم توازن ميزان المدفوعات بفضل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية؛
- تسمح السياحة بتحصيل العديد من الضرائب على الأنشطة السياحية وبالتالي تشكل إضافة هامة للإيرادات العامة؛
- تساهم صناعة السياحة في خلق مناصب شغل في العديد من المجالات وامتصاص البطالة كون أن قطاع السياحة متعدد النشاطات ويعتمد على العامل البشري بشكل كبير.حيث أصبحت السياحة مورد هام للدخل الوطني وتمثل ما يقارب 20 % من الناتج المحلي لبعض البلدان وهي بذلك تساعد في زيادة دخل الأسر والأفراد.[11]

1.5.4 الأهمية الثقافية والاجتماعية للنشاط السياحي:

- تقارب الطبقات الاجتماعية نتيجة تزايد دخول الأفراد؛
- تساهم في النمو الحضاري كنتيجة للحركة السياحية والارتقاء بالقيم الحضارية والمعالم السياحية؛
- نقل وتبادل الحضارات والثقافات بين شعوب العالم؛
- تقارب المسافات الاجتماعية ودعم التراث الإنساني والاجتماعي وإحيائه.

2.5.4 الأهمية البيئية للنشاط السياحي:

- تظهر أهمية السياحة على الجانب البيئي من خلال المحافظة على السمات المادية للبيئة والمواقع والمعالم التاريخية والحياة البرية والمناطق الأثرية؛
- يساهم النشاط السياحي في زيادة الوعي بأهمية الطبيعة والمحافظة عليها.[12]

حيث تبنت الجزائر إستراتجية تنمية السياحة حتى عام 2015 وتحسين صورة الجزائر السياحية بالخارج وجذب الاستثمارات من أجل تسويق المنتج السياحي.

ثانيا: أثر البنية التحتية على النشاط السياحي في الجزائر:

يعتبر التأخر في قطاع البني التحتية من مشاريع الطرق والنقل والمطارات والمرافق العمومية والطاقة والاتصالات من أهم المشاكل التي يواجهها النشاط السياحي على غرار باقي القطاعات الأخرى، حيث بالرغم من المبادرات التي شهدتها البنية الأساسية والمبالغ الضخمة المستثمرة غي هذا مجال إلا أنها لم ترتقي بعد إلى الجودة التي يبحث عنها السياح والمستثمرين من توفير خدمات البنية الأساسية وتقديم امتيازات ذات جودة تسهل الإقدام على إقامة وتنفيذ مشاريع جديدة، ويزداد الأمر سوءا خصوصا عندما تتوفر الإمكانيات للاستثمار في المناطق السياحية المستهدفة بينما ترتكز مشاريع البنى التحتية في المدن الكبيرة فقط وهنا يجدر الإشارة إلى منطقة الصحراء أين تتواجد كل مقومات السياحة إلا أنها تعاني من نقص في البنية الأساسية وخدمات المرافق العمومية، مثل توفير وسائل النقل والاتصال بأسعار معقولة وإمدادات الطاقة وتحسين إدارتها وأدائها. [13]

1. الاستراتيجيات المتبعة لتنمية القطاع السياحي في الجزائر

1.1 إعادة هيكلة البنية التحتية:

لقد كانت الانطلاقة بالاهتمام بالبنية التحتية ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تكفل بتجهيز الهياكل قاعدية والأشغال الكبرى لإعادة بعث النشاطات الاقتصادية والتكفل بالاحتياجات الضرورية للسكان المساهمة في تنشيط القطاع السياحي.

جدول (1): القطاعات المستفيدة من مخصصات برنامج الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية. (الوحدة: مليار دج)

القطاعات	2001	2002	2003	2004	**المجموع**
تجهيزات الهياكل	60.5	53	29.4	/	142.9
منشآت الري	5.4	15.8	10.1	/	31.3
منشآت السكة الحديدية	9.7	28.9	16.0	/	54.6
أشغال عمومية	33.7	8.3	3.3	/	45.3
اتصالات	10	/	/	/	10
تهيئة مدينة بوغزول	1.7	/	/	/	1.7
تنمية المناطق الريفية	13.1	13.2	5.7	/	32
فلاحة	1.7	3.2	4.2	/	9.1
بيئة	3.6	1	1.5	/	6.1
طاقة	7.8	9	/	/	16.8
السكن والعمران	27.1	4	2.5	/	35.6
السكن الحضري والريفي	25.1	/	/	2	25.1
تهيئة الأحياء السكنية	2	4	2.5	/	10.6
المجموع	100.7	70.2	37.6	2	210.5

المصدر: بوفليح نبيل،دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010،أبحاث اقتصادية وإدارية،العدد 12، ديسمبر 2012.، ص 110.

1.1.1 الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية:

لقد تميز هذا القطاع بتلقيه أكبر نسبة من إجمالي الغلاف المالي للبرنامج بنسبة 40.1% أي بمبلغ 210.5 مليار دج لدعم هذا القطاع وذلك لتغطية النقص الحاصل فيه نتيجة ابتعاد الدولة عن دعمه فترة التسعينات أين قامت الدولة بالحد من الإنفاق العام وخاصة الإنفاق الاستثماري، وبهدف إنعاش المؤسسات الوطنية الإنتاجية العامة والخاصة منها من خلال زيادة طاقتها الإنتاجية ما يساهم في تحسين النشاط الاقتصادي وفتح مناصب شغل جديدة وبالتالي تخفيض نسبة البطالة، بالإضافة إلى جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية عن طريق توفير جو ملائم للاستثمار من خلال الاستثمار في الهياكل القاعدية بالإضافة إلى تهيئة الأحياء السكنية في إطار تحسين ظروف معيشة المواطن وتنمية القطاع السياحي.

وبجانب دعم هذه القطاعات سطرت الحكومة ضمن برنامج الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية خلق 148800 منصب شغل في إطار تحقيق أهداف البرنامج موزعة بين مناصب شغل دائمة ومؤقتة من مجموع 850000 منصب شغل وضعها برنامج دعم النمو الاقتصادي ضمن برنامجه بهدف تحقيقها ضمن الفترة 2001-2004.

الجدول (02): مناصب العمل المتوقع توفيرها ضمن برنامج الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية

مناصب العمل / القطاعات	مناصب عمل دائمة	مناصب عمل مؤقتة	المجموع
الفلاحة	/	100000	100000
السكن والعمران	60000	10000	70000
منشآت السكة الحديدية	1300	15000	16300
أشغال عمومية	40000	2000	42000
قطاعات أخرى*	1500	19000	20500
المجموع	102800	146000	148800

المصدر: بوفليح نبيل، مرجع سبق ذكره، ص111.

وقد عرفت الجزائر بعدها البرنامج التكميلي لدعم النمو والذي اعتبر كامتداد لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والذي استهدف هذا البرنامج مشاريع البنية التحتية بالدرجة الأولى.

2.1.1 برنامج تطوير المنشآت الأساسية:

يعتبر تطوير المنشآت الأساسية من أهم أهداف البرنامج لذا فقد خص بنسبة 40.5% أي بمبلغ 1703.1 مليار دج، موجهة لتنفيذ مشاريع جديدة تخص تمديد وعصرنة شبكة الطرق والسكك الحديدية حيث حدد لقطاع النقل مبلغ 700 مليار دج، و600 مليار دج لقطاع الأشغال العمومية لما له من دور في تنشيط التنمية الاقتصادية حيث تم مواصلة إنشاء الطريق السريع وإعادة تطوير وتأهيل شبكة الطرقات، ومبلغ 393 مليار دج لإنشاء 8 سدود و350 محجز مائي بالإضافة إلى انجاز وتأهيل محطات التصفية وحدد مبلغ 10.15 مليار دج لتهيئة الإقليم لتحقيق تكافؤ الفرص وتهيئة المجال ويهدف مخطط هذا القطاع إلى تسهيل عمليات الإنتاج وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وهذا ما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول (03): توزيع برنامج تطوير المنشآت الأساسية

القطـاع	المبلغ (مليار دج)
النقل	700
الأشغال العمومية	600
قطاع الماء (السدود والتحويلات)	393
قطاع تهيئة الإقليم	10.15
المجموع	1703.1
النسبة	%40.5

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، مرجع سبق ذكره، ص 6.

وقد دعمت الجزائر جهودها ضمن برنامج التنمية الخماسي 2010-2015 لتعزيز مشاريع البنية التحتية والتي سطرت ضمن برنامج تطوير الهياكل القاعدية.

3.1.1 برنامج تطوير الهياكل القاعدية:

لقد دعم هذا القطاع بغلاف مالي قدره 6447 مليار دج،أي ما يزيد عن 38% من إجمالي حجم البرنامج بهدف فك العزلة عن السكان عبر جميع مناطق الوطن من خلال وتطوير المنشآت القاعدية وتعزيز المنشآت الأساسية عن طريق تحسين وتعزيز شبكات النقل وتحديثها وهذا ما يدعم الاقتصاد الوطني ويشجع على تنشيط الاقتصاد وامتصاص البطالة،حيث يتوقع أن يوفر 561000 منصب عمل وارتكز هذا البرنامج على القطاعات التالية:

الجدول (04): برنامج تطوير الهياكل القاعدية في ظل برنامج التنمية الخماسي 2010-2015.

القطاع	المبلغ (مليار دج)	المشاريع المبرمجة
الأشغال العمومية	3100	إتمام انجاز الطريق السيار شرق غرب وربطها 830 كلم من الطرق وانجاز أكثر من 2500 كلم من الطرق الجديدة.
النقل	2800	تحسين النقل الحضري ومد شبكة السكة الحديدية، تجهيز 14 مدينة بالترامواي.
تهيئة البيئة والإقليم	500	انجاز المساحات الخضراء،وحماية 1795 مساحة خضراء

المصدر: بيان مجلس الوزراء الصادر في 2010/05/24 الخاص بالبرنامج الخماسي 201-2014، ص 33.

2. تطور معدلات نمو قطاع الأشغال العمومية والبنية التحتية خلال الفترة (2001-2014).

1.2 قطاع الأشغال العمومية والبناء:

يعتبر هذا القطاع فعال كونه يساهم بشكل واسع في نمو الناتج المحلي بالإضافة لمساهمته في زيادة حجم العمالة، حيث تميز قطاع الأشغال العمومية والبناء بنمو ملحوظ من خلال تحقيقه لمعدلات نمو مرضية مقارنة بباقي المعدلات القطاعية الأخرى، حيث سجل متوسط معدل نمو8% ويرجع ذلك كونه استولى على اهتمام الدولة ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي حيث حصد حوالي 1913.6 مليار دج في شكل مشاريع مدرجة ضمن برامج هياكل قاعدية ومنشآت أساسية وهذا ما يعكس أداء القطاع طول الفترة 2001-2009، من حيث مساهمته في الناتج باستثناء سنة 2003 التي عرفت تراجع بمعدل 5.5% ويعود ذلك إلى زلزال 21 ماي 2003 الذي عطل نمو القطاع خلال تلك الفترة.

الجدول (06): تطور معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة 2010-2014.

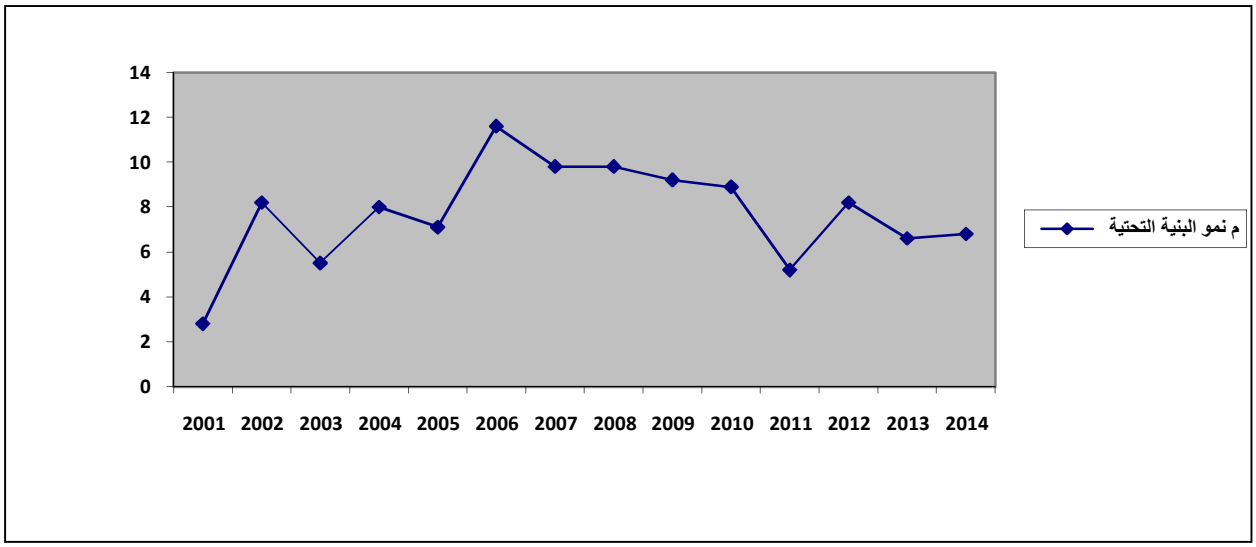

Source: - Banque d'Algérie ,op-cit ,p 159.
Banque d'Algérie, rapport annuel de la banque d'Algérie, 2014, p 151.

يبقى قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات يشكلان أكبر مساهمة حيث كانت مساهمة قطاع خدمات الإدارة العامة ب 25.2 % من PIB سنة 2014 وقطاع الأشغال العمومية ب 10.8 % من PIB حيث يرتبط انتعاش هذين القطاعين بحجم إنفاق الدولة الذي كان سبب وراء تحسن معدلات نمو القطاعين.

ثالثا: مقارنة أداء مؤشرات القدرة التنافسية للسياحة والسفر والبنية التحتية في الجزائر لسنتي 2015 – 2017.

المؤشرات	مؤشر الترتيب دوليا	البنية التحتية للنقل الجوي	البنية التحتية للخدمات السياحية	البنية التحتية البرية والبحرية
2015	133	113	121	138
2017	118	100	131	105

Source: World Travel and Tourism Council, 2017

يشكل هذا المؤشر لتقرير التنافسية مؤشرا مهما لقطاع السياحة فالبنية التحتية للنقل الجوي والبري والبحري من أهم ما يميز الدول السياحية والتي تزيد بها المطارات والموانئ والطرق البرية وللضرورة وسهولة الوصول إلى البلدان السياحية تمثل ميزة تنافسية للبد فتتحدث عن البنية التحتية للخدمات السياحية مثل الغرف الفندقية في المنتجعات والفنادق والشقق السكنية أيضا وجود شركات تأجير شركات السيارات ووجود أجهزة الصراف الآلي التي تسهل على السائح استخدامها لسحب ما يلزمه من المال.

احتلت السياحة في الجزائر المرتبة 118 عالميا، من بين 136 دولة والمرتبة 19 إفريقيا حسب آخر تقرير صادر عن "المنتدى الاقتصادي العالمي" حول "المنافسة السياحية"، في وقت بلغت قيمة الاستثمارات في القطاع خلال السنة الماضية ما يقارب 307.7 مليون دولار، فيما زارها 1.71 مليون سائح فقط، حسب الأرقام المسجلة من قبل المنظمة العالمية للسياحة المتواجد مقرها بالولايات المتحدة، وكذا المجلس العالمي للسياحة والأسفار حيث تشير الإحصائيات إلى التأخر الفادح للبنية التحتية في الجزائر من خلال ملاحظة مؤشر الترتيب الدولي مقارنة بباقي الدول وهو من أهم

الأسباب وراء التخلف الذي يشهده قطاع السياحة وذلك على مستوى النقل البري البحري والجوي والخدمات السياحية،

ما يعكس عدم كفاءة مخطط السياحة الذي يسير بخطى جد بطيئة بالرغم من التقدم الذي شهدته هذه المؤشرات مقارنة بسنة 2015 إلا أنه وبالنظر إلى هذه المعايير لا تزال الجزائر بعيدة كل البعد عن التصنيفات العالمية. [14]

رابعا: مجهودات الجزائر في القطاع السياحي:

لقد بادرت وزارة السياحة بإصلاح منظومتها لتأهيل المتخصصين والعاملين في مجال السياحة بمشاركة هيئات دولية على رأسها المنظمة العالمية للسياحة.

وقد سعت الجزائر إلى الاستفادة من التجربة الكندية الرائدة لتأهيل الموارد البشرية إضافة إلى التجارب التونسية والفرنسية من خلال دورات تدريبية. كما اهتمت الوزارة ضمن برنامجها لتنمية السياحة بإدراج التقنيات الحديثة.

1. الثقافة السياحية

ويعد المعهد الوطني للتكوين الفندقي والسياحي ببوسعادة من أهم المؤسسات العلمية في الميدان السياحي منذ إنشائه عام 1970 إلى جانب معهد تيزي وزو للسياحة.

وقد تم إدراج فن الطبخ التقليدي منذ 2006كعنصر محلي مميز للترويج السياحي فضلاً عن توفير دليل سياحي لتقديم اليد العاملة التي تحتاجها الوكالات السياحية. وجرى في الإطار ذاته افتتاح المدرسة العليا للسياحة بتيبازة لتدعيم الكفاءات البشرية والارتفاع بها إلى المستوى العالمي.

إن أكثر المناطق اجتذاباً للسياح هي الصحراء بطبيعتها الجذابة خاصة في أعين السياح الغربيين، غير أن المشكلة تكمن في المرافق السياحية مما دفع وزارة السياحة لوضع تطوير الهياكل العقارية من فنادق وشقق فندقية في صلب أولوياتها .

كما أن البرنامج الموضوع حتى 2015 يهدف للوصول بعدد السياح إلى 4 ملايين وبالطاقة الفندقية إلى 200 ألف سرير .

ولا تخفي أن الوضع الأمني للبلاد أضر كثيرا بالاستثمارات وتسبب في تأخر نمو القطاع السياحي.

2. احتياجات السائح

إن متطلبات السياحة لا تقتصر فقط على المرافق وإنما يجب أن تكون هناك خدمات تغطي احتياجات السائح بمفهومها الواسع.

أن الجزائر تمتلك كل المؤهلات لتطوير السياحة فهناك سياحة الشاطئ والحمامات المعدنية والسياحة الغابية والاستطلاعية والسياحة الصحراوية والجبلية فإن الوجهة الجديدة للسياح هي السياحة الأثرية باعتبارها حضارة مشتركة بين الشعوب.

أن السياحة في الجزائر مازالت غير مستغلة بالأسلوب الأمثل وهذه فرصة لتطوير السياحة المستدامة لتترجم بتوفير مناصب عمل يمكن أن تحد من البطالة وبالتالي رفع مستوى المعيشة مع تدفق المداخيل السياحية .

3. الأمن والاستقرار

أن الجزائر اكتسبت صورة جديدة وإيجابية مما زاد في إقبال السياح على المنطقة شرط تواصل الأفواج السياحية هو توفير الأمن والاستقرار.[15]

خامسا: مخطط جودة السياحة في الجزائر:

يطمح مخطط جودة السياحة الجزائرية إلى توحيد جميع المهنيين الجزائريين في قطاع السياحة من خلال الانتهاج الإرادي للجودة، الحريص على تلبية حاجات الزبائن وإرضائهم، وطنيين وأجانب. تم إعداد مخطط جودة السياحة الجزائرية مع مهنيي ومن اجلهم، طبقا للمعايير الدولية، يسمح مخطط الجودة بتحديد المسار من اجل التحسين التدريجي للخدمات والحصول على العلامة التجارية جودة السياحة الجزائر.

ويرتبط مخطط جودة السياحة الجزائرية بالنقاط التالية:

- تحديث البنى التحتية؛
- تأسيس العلامة التجارية جودة السياحة الجزائر؛
- تدعيم كفاءات الموارد البشرية؛
- تنظيم الأنشطة السياحية.

2. أهداف مخطط جودة السياحة الجزائرية

- دعم التنافسية الوطنية من خلال إدراج مفهوم الجودة في جميع مشاريع تنمية المؤسسات السياحية؛
- بلوغ أفضل مهنية في جميع قطاعات العرض السياحي الوطني؛
- تثمين المناطق السياحية الوطنية وثرواتها المحلية؛
- خلق ديمومة العرض السياحي الجزائري من خلال تحسين صورة جودة الخدمات للزبائن الوطنيين والأجانب؛
- إفادة المؤسسات السياحية الملتزمة بانتهاج مسار الجودة وذلك بتوفير الوسائل الملائمة لتحقيق تنميتها وخاصة بمرافقتها في عمليات التجديد وإعادة التأهيل والتحديث والتوسيع والتكوين؛
- ضمان ترويج متزايد للمتعاملين المنخرطين في الجودة من خلال إدماجهم في شبكة المؤسسات الحاملة للعلامة التجارية "جودة السياحة الجزائر" وضمان اندماج أحسن في المجال التجاري وتموقع أفضل. [16]

نسبة مساهمة قطاع السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001–2017

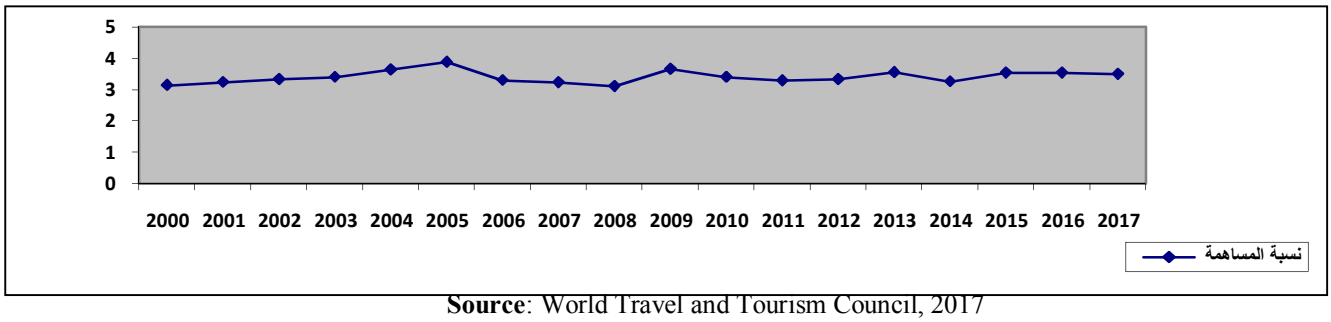

Source: World Travel and Tourism Council, 2017

حيث تظهر إحصائيات المجلس العالمي للسياحة والسفر إن نسبة مساهمة قطاع السياحة ضعيفة جدا لا تتجاوز 4 % بقيمة 5,887.4 S مليون دولار وهي نسبة منخفضة جدا مقارنة بمتوسط مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي والتي تقارب 10 % ويرجع هذا التأخر إلى تهميش القطاع السياحي أين توجد كل المقومات الطبيعية البشرية والمادية التي تؤهل البلد أي يكون بلد سياحي من الدرجة الأولى إلا أن القطاع يشهد مجموعة من العراقيل أهمها:

2. تهميش القطاع السياحي الذي عرف إهمال كبير من طرف المسئولين وعدم كفاءة التخطيط السياحي والذي يسير بخطى جد بطيئة في الجزائر ما يعرقل تنظيم واستغلال الموارد السياحية للوصول إلى التشغيل الكامل للقطاع؛
3. التأخر الذي شهده قطاع البنى التحتية المطلوبة لإنعاش النشاط السياحي من مرافق عامة وخدمات البنية التحتية في المناطق السياحية المستهدفة؛
4. نقص الوعي بأهمية الثقافة السياحية ودورها في إعطاء صورة جميلة عن المجتمع الجزائري وبالتالي الترويج للسياحة ما يضمن استقطاب وفود جديدة من السياح الأجانب؛
5. ضعف جودة المنتج السياحي والخدمات المقدمة للسياح الأجانب والتي تبتعد كثيرا عن معايير الجودة العالمية في سوق السياحة؛
6. انخفاض مستوى التكوين والتأهيل لدي العاملين بالقطاع السياحي خصوصا العاملين في المؤسسات السياحية الفندقية؛
7. وجود عقبات كثيرة أمام تدفق الاستثمارات إلى الجزائر وعدم تقديم تسهيلات لانتقال السياح والمؤسسات الاستثمارية وصعوبة تحويل العملة الصعبة عبر البنوك والمؤسسات السياحية.[17]

خاتمة:

وتخلص هذه الدراسة إلى أنه بالرغم من المقومات الطبيعية والمادية للقطاع السياحي في الجزائر وبالرغم من أهمية هذا القطاع الحيوي الذي يمكن أن يشكل أهم مورد للعملات الصعبة وإضافة هامة للدخل الوطني إلا أنه لا يزال يشهد تأخر كبير على جميع المستويات. تمتلك ثروة وطاقات سياحية هامة موزعة على التراب الوطني سواء كانت في الساحل أو الهضاب العليا أو الجنوب تمكنها من أن تصبح قطبا سياحيا هاما على مستوى البحر الأبيض المتوسط في حين تعاني من بعض نقاط الضعف في هذا القطاع تمثلت في نقص التأطير والتنظيم على المستوى الإداري والقانوني.

حيث تؤدي البنية التحتية دور أساسي في تنشيط السياحة لذا لابد من إحكام استراتيجيات وخطط دقيقة تهدف إلى إعادة بناء هذا القطاع انطلاقا من توسيع رصيد الجزائر من البنية التحتية المناسبة وخلق جو سياحي يساهم تقديم صورة ايجابية عن واقع الأنشطة السياحية في الجزائر ما يساهم في استقطاب المزيد من الوفود السياحية والمؤسسات الاستثمارية.

إلا انه وبالرغم من سعي الدولة لتدارك التأخر والنقص في قطاع السياحة بعد تدهور أسعار البترول، إلا أنها تبقى محاولات بعيدة عن التخطيط ومجال الاستثمار الفعلي الذي تنقصه الهياكل والخبرة اللازمين للنهوض بالقطاع.

الإحالات والمراجع:

[1]– **حكيم بوجطو**، أهمية مقومات السياحة الجزائرية في التنمية الاقتصادية للدولة، مداخلة في ملتقى علمي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خضير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،بسكرة، 2010، ص–ص 10، 12، 14.

[2]– آفاق الاقتصاد العالمي، حان الوقت لدفعة في مجال البنية التحتية، نشرة صندوق النقد الدولي، 30 سبتمبر 2014، ص ص 3-4.

[3]– منظمة السياحة العالمية، متاح على الموقع: WWW.WTO.org

[4]– **عبد الرحمن بن عبد الله الوابل**، الاستثمار السياحي في المنطقة الشرقية...الفرص والتحديات، قطاع الشؤون الاقتصادية، مركز الدراسات والبحوث، غرفة الشرقية، جانفي 2011، ص7.

[5]– **احمد حسني رضوان، احمد يحي اسماعيل**، السياحة البيئية المستدامة في مصر المفاهيم–الفرص–الامكانات ومقترحات الاستغلال، جامعة حلوان، ص02.

[6]– **حاكم محسن محمد**، دور الاستثمار السياحي العربي والأجنبي في دعم الاقتصاد العراقي (دراسة تطبيقية في محافظة كربلاء)، المؤتمر العلمي الثالث: السياحة في كربلاء الواقع والآفاق، جامعة أهل البيت، ص275.

[7]– **حسن صالح سليمان القضاة، غسان سالم الطالب**، السياحة الطبية العلاجية وأثرها على الاقتصاد الوطني الأردني/ دراسة ميدانية:من وجهة نظر العاملين في بعض المستشفيات الخاصة الأردنية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد11، العدد04، 2009، ص66.

[8]– **مازن سمان**، الاستثمار السياحي وأثره على البيئة العمرانية في المدن التاريخية " حلب القديمة أنموذجا "، رسالة قدمت لنيل درجة الماجستير في قسم التخطيط العمراني والبيئة، جامعة حلب، 2009، ص17.

[9]– **حاكم محسن محمد**، مرجع سابق، ص ص 277، 278.

[10]– **حميدة بوعشوشة**، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة سطيف، 2011-2012، ص 39-40.

11– **حيدر عبد الرضا اللواتي**، أهمية السياحة في دعم اقتصاديات الدول، جريدة عمان،. http://omandaily.om/?p=176857

[12]– **حميدة بوعشوشة**، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة سطيف، 2011-2012، ص 39-.40

[13]– **سليمان علي القباري**،البنية الأساسية ودورها في التنمية السياحية، المركز الوطني للتوثيق، ص 7.

http://www.yemen-nic.info/files/turism/studies/bonyaa.pdf

[14]– تقرير تنافسية السياحة والسفر، anyflip.com/qspb/ndof/basic.2017 /08/23

[15]– **تسعديت محمد**،السياحة بالجزائر امكانيات ضخمة ومعوقات عديدة، معهد الجزيرة للإعلام، مارس 2018 www.aljazeera.net/news/ebusiness/2007/5/24/

[16]– مخطط جودة السياحة الجزائرية، البوابة الالكترونية لوكالات السياحة والأسفار،2015

www.mta.gov.dz/index.php/ar/2015-08.../2015-11-11-09-33-47

[17]– **عيساني عبد الفتاح**، القطاع السياحي في الجزائر: مشاكل ومقترحات، شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات،26 أغسطس 2016. diae.net/29851